



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

06 اب (أغسطس) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ أصول صناديق الاستثمار السعودية تقفز إلى 86.1 مليار دولار



مليار دولار) في الربع الأول من العام الحالي. ويشتمل الصندوق الاستثماري، بحسب هيئة السوق المالية، على مجموعة من الأوراق المالية تُختار وفقاً لأسس ومعايير محددة تحقق أهداف الصندوق الاستثمارية وتضم الصناديق العامة والصناديق الخاصة. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

حققت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة والخاصة في السعودية، قفزة جديدة خلال الربع الثاني من العام الحالي، لتبلغ بذلك مستويات 323 مليار ريال (86.1 مليار دولار)، مقارنة بـ 310 مليارات ريال (82.6 مليار دولار) خلال الربع الأول من العام ذاته.

ووفقاً لنشرة هيئة السوق المالية السعودية، فقد قفزت قيم أصول الصناديق العامة والخاصة خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 4.1 في المائة، فيما سجلت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة نسبة نمو قدرها 3.5 في المائة، في حين بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة نسبة نمو قدرها 5.3 في المائة. وبلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي نحو 196.9 مليار ريال (52.5 مليار دولار)، مقارنة بـ 190.1 مليار ريال (50.6 مليار دولار) في الربع الأول من العام الحالي. بينما بلغت قيمة أصول صناديق الاستثمار العامة 126.1 مليار ريال (33.6 مليار دولار) مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بـ 119.7 مليار ريال (31.9

■ البحرين تقلص عجز ميزانيتها بـ 1.07 مليار دولار



المحلي الإجمالي في 2018 إلى 3.4 في المائة في 2019، ثم إلى 2.1 في المائة في 2020. ومن المقرر أن تتلقى البحرين مدفوعات أخرى بقيمة 1.76 مليار دولار في 2020، و1.85 مليار في 2021، و1.42 مليار في 2022، و650 مليوناً في 2023. وكانت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة اتفقت العام الماضي على تقديم 10 مليارات دولار إلى البحرين لدعم احتياجاتها التمويلية، في الوقت الذي تعكف فيه على تنفيذ برنامج مالي يهدف إلى القضاء على عجز ميزانيتها بحلول 2022.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

قلّصت البحرين العجز في ميزانيتها إلى 404 ملايين دينار بحريني (1.07 مليار دولار) وذلك خلال النصف الأول من العام 2019 الحالي، مقارنة مع 650 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وأعلنت وزارة المالية والاقتصاد عن أنّ المملكة تسير بخطى أسرع كثيراً من الإطار الزمني المتوقع لخفض العجز. وكانت البحرين أقرت العام الماضي، خطة لإصلاح ماليتها العامة المثقلة بالديون، وذلك بعدما حصلت على تعهد خليجي بدعم قدره 10 مليارات دولار. حيث تلقت حكومة البحرين 2.3 مليار دولار في عام 2018، وتتوقع تلقي 2.28 مليار دولار أخرى في 2019 بموجب الاتفاق مع حلفائها الخليجين. وتوقعت البحرين تراجع عجز الموازنة من 6.2 في المائة من الناتج

■ المركزي التونسي يتوقع نموًا 2 في المئة



وتوقع البنك المركزي التونسي تسجيل ارتفاع معتدل للإنتاج الصناعي الذي شهد تراجعاً خلال السنة الماضية، على خلفية تأثير تراجع إنتاج صناعة السيارات في منطقة الاتحاد الأوروبي على قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الموجّه أساساً نحو التصدير. ويراهن المركزي على ارتفاع واردات الصناعات غير المقيمة في تونس خلال الثلاثي الأخير من سنة 2018، ومنتظر أن يدفع نحو دعم الإنتاج الصناعي خلال الأشهر المقبلة. ووفق تقرير البنك المركزي استقرّ عجز الميزان التجاري عند حدود 19 مليار دينار تونسي خلال السنة الماضية، وهو ما يمثل نحو 17.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشف البنك المركزي التونسي عن أنّ نسق نمو الاقتصاد التونسي سيشهد تراجعاً طفيفاً خلال السنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية، وسيكون أقل من اثنين في المائة نتيجة عوامل عدة كابحة للانتعاش الاقتصادي في البلاد.

وتوقع التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي أن يبقى النمو الاقتصادي في تونس دون اثنين في المائة، بسبب آفاق الاستثمار الحقيقي المسجل على المستوى المحلي. وكانت مؤسسات التمويل المالي الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد توقعت تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 2.8 في المائة خلال السنة الحالية، مخالفة توقعات حكومية بالوصول إلى 3 نقاط مئوية.

■ ارتفاع موجودات المصارف العراقية 10 في المئة



النقدية والعمليات التجارية إلى المصارف بشكل أكبر.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

كشف البنك المركزي العراقي، عن ارتفاع موجودات المصارف إلى أكثر من 120 ترليون دينار، مبيناً أن ذلك يؤشر إلى زيادة ثقة المودعين في المصارف.

ووفقاً للمركزي العراقي ارتفعت موجودات المصارف خلال عام 2018 بنسبة 10 في المئة مقارنة بعام 2017 لتتجاوز 120 ترليون دينار أو ما يعادل 100 مليار دولار. مبيناً أنّ ذلك يؤشر إلى زيادة ثقة المودعين في المصارف ممّا ينعكس إيجاباً على تطور أداء المصارف وإسهامه في تنمية الاقتصاد العراقي.

وأعلن عن أنّ الإجراءات الاستراتيجية التي يقوم بها أسهمت بشكل أساس في زيادة الثقة بالقطاع المصرفي وتحسّن نسب الشمول المالي، ممّا انعكس على نسبة النمو وارتفاع موجودات المصارف وودائعها بشكل مطرد، مبيّناً أنّ هذا الارتفاع جاء من الثقة المتبادلة بين المواطنين والجهاز المصرفي من خلال تطور استقطاب الودائع